معهد نيسان للوعي الديمقراطي

ورقة سياسات عامة

حول

اثار العوامل البيئية على النزوح والهجرة والاسكان في محافظة البصرة

ورقة سياسات عامة اعداد الباحث فلاح حسن الاميري

اصدارات مركز الدراسات والبحوث

معهد نيسان للوعي الديمقراطي

برنامج العدالة البيئية وامن المناخ جنوب العراق

2023

مركز الدراسات والبحوث في معهد نيسان للوعي الديمقراطي

العراق _ البصرة

https://www.nissan-ngo.com/

E: nisann2104@gmail.com

Facebook: INSTITUTE.NISSAN@

07721116090_ 07827838677

المقدمة:

محافظة البصرة تلك المدينة المعطاء ارضها واهلها والتي تعطي الخير لجميع العراق والعراقيين من ايراد ودماء على طول الخط الزمني وطوال تعاقب الحكومات، فهي تعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة للموازنة الاتحادية والتي تقدر ب ٩٠% من الايراد العامة ، وكما هو الواضح ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي – نفطي – ولا زالت هذه المحافظة لا ترتقي ان تكون في مصافي المدن الاقتصادية بالرغم انها تمتلك طاقة تصديرية تقدر ب ٣.٤٥ مليون برميل يوميا حسب ما تم التخطيط له برفع الطاقة التصديرية(وزارة النفط)، وذلك من ١٥ حقلا نفطيا اكبره عالميا هو حقل الرميلة. **محافظة البصرة** محافظة عراقية تقع في أقصى جنوب العراق، تحدّها الكويت والمملكة العربية السعودية من الجنوب، وإيران من الشرق وتشترك بحدود محلية مع كل من محافظتي ذي قار وميسان شمالاً، ومحافظة المثنى غرباً، تقدر مساحتها ب(١٩,٠٧٠ كم٢) ويسكنها تقريبا (٣,١٤٢,٤٤٩) حسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠٢١بنسبة نمو قدرت (٢.٥%).

تتميز محافظة البصرة بخصوبة أراضيها وكثرة أنهارها ووفرة إنتاجها الزراعي من بعض أنواع المحاصيل. وكانت حتى عقود قليلة أكبر مُنتج ومُصدر للتمور العالية الجودة على مستوى العالم، لكنها وللأسف اليوم تستورد التمور من دول الجوار، مثلما تستورد معظم المنتجات الزراعية الأخرى لتغطية الاستهلاك المحلي. إذ فقدت المحافظة مساحات شاسعة من أراضيها الزراعية بسبب الحروب المتتالية وتعاقب موجات الجفاف، وضعف الدعم الحكومي قطاع الزراعة، وزحف المناطق السكنية إلى الأراضي الزراعية تحت تأثير أزمة السكن، إضافة إلى تنامي عمليات إنتاج النفط، التي تعتبر الأكثر تأثيراً.

بيان المشكلة:

تشهد محافظة البصرة مشكلة تراكمية للتلوث البيئي منذ عقود ، كانت جزء من البداية هي بالمقذوفات الحربية على ارضها خلال الثمانينيات والتسعينات الى اخر حرب عام ٢٠٠٣، يضاف الى ذلك الوضع القائم منذ فترات طويلة للمياه وهي مشكلة ازلية لمحافظة البصرة من شح المياه وعدم صلاحيته في الزراعة والاستخدام ، مما ادى الى التغير في المهن للعاملين في الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية التي تعتمد على المياه ونوعها، وهذا التغير الاقتصادي من اثر التغير البيئي ادى الى عملية الهجرة الكثيفة من الريف الى المدينة ، ولم تتوقف المشكلة الى هذه الحد الخطير وانما زادت ما بعد ٢٠٠٣بعد رفع نسبة الانتاج النفطي من خلال التزاحم على فرص العمل لمن فقدوا مهنهم هذا شكل نسبة كبيرة من النزوح في عدة امور اهمها التغير الاقتصادي ، و الديمغرافي ، وهما نتائج اثار هذا التغيير البيئي وجزء اخر من نتائج اثار التغير المناخي.

ان التصاعد المتزايد في هذه النسب من النزوح والهجرة الداخلية في المحافظات الجنوبية وباتجاه محافظة البصرة لا بد الوقوف عنده وتحليل المشكلة البيئية مع استعراض حيثياتها للحد منه والا ستكون هنالك كارثة سكانية في الاكتظاظ داخل مراكز المدن ومراكز الاقضية في المحافظة ومنها ستتكون مشاكل جديدة من اثر التغير الديمغرافي وعد الانصياع للقانون ومع انتقال التمرد على القانون من خلال وجود الاسلحة الخفيفة والثقيلة لدى النازحين من الارياف او من خارج المناطق الحضرية ممن يملكون اسلحة تحت غطاء العشيرة والاعراف القبلية ، ولمجرد وجود وانتشار الاسلحة داخل المدن ستظهر هنالك مشاكل مستحدثة باعتبار الرجوع للنظم القبلية اكثر منها بابل رجوع الى النظم الحكومية والقانون.

الملخص:

النزوح والهجرة:

النازحون وهم المواطنون الذين اجبروا على ترك مناطق سكناهم لأسباب قسرية قد لا تكون واضحة لدى الاخرون لكنها اجبرتهم على الانتقال ، وهم على دراية كاملة بأن هذه الاسباب من المؤكد تمنعهم من الاستمرار في العيش بشكل طبيعي مرة اخرى في نفس المنطقة، ونشير هنا الاسباب المتعلقة في موضوعات البيئة والتغير المناخي، التي تشكلت عبر تقلبات مناخية وبيئية من اسباب طبيعية واخرى جيوسياسية ، وهذه الاسباب مجتمعة تأثرت بها المنطقة الجنوبية بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص ، حيث افرزت اشكال من النزوح والهجرة:

١- نزوح من داخل البصرة (المناطق الزراعية) للمناطق المشابهة لمناطقهم حيث الوفرة المائية، من اقصى الاطراف الى الاقضية والنواحي الادارية القريبة لهم.
٢- نزوح من داخل البصرة من (اطرافها) الى مركز المدينة بحثا عن فرص عمل او هربا من عوامل التلوث .
٣- نزوح من داخل البصرة (الاطراف) الى مركز المدينة بحثا على نسبة من الامن والامان المفقود من اثر عدم القدرة في انفاذ القانون في مناطقهم.
٤- النزوح من اطراف محافظة البصرة الى مركز المدينة بعد التغير الاجتماعي لبعض الاسر.
٥- نزوح من المحافظات القريبة لمحافظة البصرة من اطرافها الى اطراف البصرة بحثا عن بيئة ملائمة لهم ولمهنهم في تربية المواشي.
٦- نزوح من المحافظات القريبة لمحافظة البصرة من اطرافها الى مركز مدينة البصرة ومراكز الاقضية التابعة لمحافظة البصرة لأسباب نزاعات عشائرية في مناطق سكناهم.
٧- نزوح من المحافظات القريبة لمحافظة البصرة من اطرافها الى مركز مدينة البصرة ومراكز الاقضية التابعة لمحافظة البصرة بحثا عن فرص العمل .
٨- نزوح من المحافظات القريبة من اطرافها الى مركز مدينة البصرة ومراكز الاقضية التابعة لمحافظة البصرة ولأطراف محافظة البصرة لوجود اعمال ومقاولات وفرص تشغيل في القطاع النفطي.
٩- الهجرة الى محافظة البصرة بحثا عن العمل في المحافظات المرتفعة فيها نسب البطالة.
١٠- الهجرة من البصرة الى المحافظات الاقل تلوث ومنها كربلاء والنجف وبغداد، لتشابه البيئة المرتبطة بالدين والمذهب.
١١- الهجرة الى خارج العراق لأسباب بيئية وامنية وفرص عمل والبحث عن مستوى من الحرية الاجتماعية والشخصية والسياسية والرفاهية.

المدن المؤثرة والمتأثرة:

المدن المتأثرة بالتلوث البيئي والتغيير المناخي في المنطقة الجنوبية تشترك في عاملين مهمين وهما ازمة شح وتلوث المياه والاستخراج النفطي وهما من اخطر العوامل على عمليات النزوح والهجرة والتغيير الديمغرافي والتغير المناخي والاقتصادي والامني وحتى السياسي، كما توجد عوامل فرعية اخرى منها ما يتعلق بالنزاعات والتزاحم والرغبة في التغيير الاجتماعي والاقتصادي لدى بعض الاسر، من هذه المدن (البصرة ، ذي قار ، ميسان) وتشترك هذه المدن ايضا في عوامل اخرى وهي التشابه البيئي من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية و الاقتصادية ، حيث انها تتأثر تبعا في عملية شح المياه كونها تشترك بشكل مباشر بكميات المياه القادمة من نهري دجلة والفرات، وانها تشترك في عمليات الاستخراج النفطي كما انها تشترك في الانساب والقرابة العشائرية والاسرية وكل تلك الاسباب ترجع الى اتصال الاراضي لهذه المدن بشكل مباشر.

تؤثر هذه المدن بعضها ببعض بشكل مباشر، فعمليات النزوح والهجرة فيها مشتركة وذلك لعدة اسباب:

١- الموقع الجغرافي المشترك بين تلك المحافظات واتصال الاراضي بشكل مباشر دون وجود موانع جغرافية او مسافات كبيرة مفتوحة.
٢- الصلة العشائرية والقرابة والصلات الاجتماعية بين سكان هذه المدن.
٣- التشابه الكبير بين البيئات

الاسباب البيئية المؤدية للهجرة والنزوح في محافظة البصرة

١- **المناخ :** لعناصر المناخ تأثير فاعل في كمية الموارد المائية ونوعيتها ولاسيما درجة الحرارة والتساقط والرياح التي تؤثر في حجم الضائعات المائية وحجم التصريف ويصنف مناخ البصرة بالمناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بالتطرف الحراري وطول فصل الصيف لمدة (٩) أشهر. وتعد درجات الحرارة عاملاً مهما في زيادة معدلات التبخر اليومي. كما يعد التبخر من أهم العوامل التي تفقد بها، فإن الضغط البخاري عند سطح الماء يكون أكبر من الضغط البخاري في الهواء، وبالتالي يحدث التبخر ونلاحظ من الأسباب الرئيسية بأن عناصر الطقس والمناخ تؤثر بشكل كبير في زيادة وتقليل نسبة الملوحة في مياه شط العرب لأن معدلات التبخر في تزايد طالما تتغير العناصر الجوية التي تسهم في زيادة التبخر.

٢- **شح المياه:** تعاني محافظة البصرة من نقص في مياه الشرب ومياه الري بشكل عام، وذلك بسبب تدهور البنية التحتية للمشاريع المائية وتلوث المياه. يعتمد العديد من سكان المحافظة على الزراعة وصيد الأسماك كمصدر رزق، وعندما ينخفض إمداد المياه، يصبح من الصعب الاستمرار في هذه الأنشطة الاقتصادية، مما يدفع الناس إلى الهجرة إلى مناطق أخرى بحثًا عن مصادر مائية أكثر استدامة.

٣- **التصحر:** تعاني البصرة من مشكلة التصحر وانتشار الرمال في بعض المناطق، وذلك نتيجة للتغيرات المناخية وسوء إدارة الموارد الطبيعية. يتسبب التصحر في تدهور الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى فقدان فرص العمل وتدهور الظروف المعيشية، وبالتالي يدفع السكان إلى النزوح إلى مناطق أخرى.

٤- **تلوث المياه والتربة:** يواجه سكان البصرة تحديات كبيرة بسبب تلوث المياه والتربة، وذلك بسبب تصريف المخلفات الصناعية والزراعية ومياه الصرف الصحي بشكل غير ملائم. هذا التلوث يؤثر سلبًا على الصحة العامة والموارد الطبيعية، مما يضطر البعض إلى النزوح بحثًا عن بيئة صحية أفضل.

٥- **التغيرات المناخية:** يعاني العراق بشكل عام من تأثيرات التغيرات المناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وزيادة تكرار الفيضانات وانخفاض كميات الأمطار. تؤدي هذه التغيرات إلى تدهور الظروف البيئية وتأثيرات سلبية على الزراعة والاقتصاد المحلي، مما يدفع السكان إلى الهجرة إلى مناطق أكثر استدامة وأمانًا بيئيًا.

٦- **التلوث الهوائي:** تعاني محافظة البصرة من مشكلة التلوث الهوائي الناجم عن انبعاثات المصانع وحرق النفايات وتشغيل المركبات. يؤثر التلوث الهوائي على صحة السكان ويزيد من مخاطر الأمراض التنفسية والأمراض الجلدية. قد يدفع هذا الوضع ببعض الأشخاص إلى مغادرة المنطقة بحثًا عن هواء نقي وظروف صحية أفضل.

٧- **التلوث البيئي النفطي:** تعتبر البصرة منطقة نفطية مهمة في العراق، وتوجد فيها محطات تكرير النفط ومنشآت نفطية أخرى. قد يحدث تسرب النفط أو تلوث في المياه السطحية والتربة نتيجة لحوادث أو عمليات إنتاج وتكرير النفط. هذا يؤثر سلبًا على النظام البيئي والحياة البرية ومصادر المياه، مما يدفع البعض إلى النزوح بحثًا عن بيئة نظيفة ومستدامة.

٨- **التوتر الأمني:** تشهد محافظة البصرة توترات أمنية ونزاعات عشائرية تتعلق بالسيطرة على الموارد والنفوذ في المنطقة. قد يؤدي هذا التوتر والنزاعات العشائرية إلى حدوث أعمال عنف واضطرابات أمنية، مما يدفع بعض السكان إلى الهجرة والنزوح للحفاظ على سلامتهم وسلامة عائلاتهم.

٩- **الفقر والبطالة:** يواجه الكثير من سكان محافظة البصرة ظروفاً اقتصادية صعبة، حيث يعانون من فقر وبطالة. قد يجد الأفراد صعوبة في توفير احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى حياتهم، مما يدفعهم إلى الهجرة إلى مناطق توفر فرص عمل وحياة أفضل.

الآثار المحتملة للهجرة والنزوح جراء شح المياه والتلوث والتغير المناخي في محافظة البصرة :

اثار اجتماعية: تفكك الأسر والمجتمعات: يعاني النازحون والمهاجرون في محافظة البصرة من فقدان المنازل والممتلكات، ويجدون أنفسهم في بيئة جديدة غير مألوفة، قد يحدث تفكك الأسر والمجتمعات بسبب فقدان الروابط الاجتماعية والتمزق الاجتماعي الناتج عن الانتقال القسري.

اضطرابات نفسية وصحية: في حالات عديدة يتعرض النازحون والمهاجرون لحالات اضطرابات نفسية وصحية نتيجة للتوتر الناجم عن الهجرة والانتقال والتغيرات الكبيرة في حياتهم، يشمل ذلك القلق، الاكتئاب، العزلة الاجتماعية، وارتفاع مستوى الإجهاد.

نقص الخدمات الأساسية: يعاني الكثير من النازحون والمهاجرون الى محافظة البصرة من نقص الخدمات الأساسية مثل الماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والرعاية الصحية، والتعليم، قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات وقد يعيشون في ظروف غير صحية وغير آمنة.

زيادة الفقر والبطالة: تؤدي حالات النزوح والهجرة إلى زيادة مستوى الفقر والبطالة في المنطقة، يفقد السكان العمل والمصادر الرئيسية للدخل، مما يجعلهم معرضين للفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية.

تغيير التوازن الاجتماعي: يمكن أن يتسبب النزوح وتغير التركيب الاجتماعي في تحولات في التوازن الاجتماعي في المنطقة، قد يزيد التوتر بين المجتمعات المستضيفة والنازحين ويؤدي إلى تدهور العلاقات وحدوث صراعات واحتكاكات اجتماعية.

اثار اقتصادية:

تعاني محافظة البصرة من آثار اقتصادية سلبية نتيجة لشح المياه والتلوث والتغير المناخي، وتأثيرات هذه المشكلات تتراوح بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وتشمل ما يلي:

انخفاض الإنتاج الزراعي: يعتمد الفلاحون واصحاب الاراضي الزراعية في محافظة البصرة على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والعمل ، تسبب شح المياه والتغير المناخي في تدهور المساحات الزراعية وانخفاض إنتاجية المحاصيل، مما يؤدي إلى انخفاض دخل المزارعين وتفاقم الفقر في المنطقة وبالتالي يؤدي ذلك الى هجرة المزارعين الى مناطق اخرى بحثا عن عمل اخر.

التأثير على قطاع الصناعة: يعتمد العديد من القطاعات الصناعية في البصرة على المياه كمورد ضروري لعمليات الإنتاج والتبريد، قد يتسبب نقص المياه وارتفاع درجات الحرارة نتيجة التغير المناخي في تقليل الإنتاجية وزيادة تكاليف الإنتاج للشركات والمصانع.

نقص الموارد المائية: يؤثر نقص المياه على النمو الاقتصادي بشكل عام في المنطقة، يمكن أن يقلل نقص المياه من إمكانية تطوير البنية التحتية والاستثمار في مشاريع تنموية جديدة وبالتالي ضعف القطاع الخاص وقلة فرص العمل والنمو الاقتصادي.

تأثير على السياحة: تعتمد السياحة بشكل كبير على جمال البيئة الطبيعية والموارد المائية المتاحة لكن ما يحدث في محافظة البصرة هو العكس حيث ان تلوث المياه يزداد بشكل كبير بسبب زيادة عدد السكان المحليين وكذلك النزوح الى المحافظة من مناطق اخرى مما يؤدي الى زيادة الحاجة الى المياه وبالتالي شح المياه وتلوثها، ويؤثر هذا على جاذبية المنطقة للسياح وتقلل من الإيرادات السياحية.

اثار امنية :

شح المياه والتلوث والتغير المناخي في محافظة البصرة ادى إلى آثار أمنية خطيرة تؤثر على الاستقرار والأمان في المنطقة، ومن بين هذه الآثار:

تصاعد التوترات والصراعات: يمكن أن يؤدي نقص المياه وتدهور الأوضاع البيئية إلى تصاعد التوترات بين المجتمعات والقبائل في البصرة، يمكن أن يحدث تنافس على الموارد المتبقية مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى نشوب صراعات مسلحة واضطرابات أمنية.

زيادة التهديدات الإرهابية: قد تستغل الجماعات المتطرفة والإرهابية الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وارتفاع نسبة البطالة بسبب قلة فرص العمل لتجنيد المزيد من المقاتلين وزيادة أنشطتها الإرهابية، تزيد الحالات القائمة على الفقر وعدم الاستقرار من فرص نجاح جماعات مثل داعش في جذب أعضاء جدد.

تأثير على الأمن الغذائي: قد يؤدي تدهور الظروف المناخية والزراعية إلى نقص الموارد الغذائية وارتفاع أسعار الأغذية في المنطقة، هذا يعني أن الأشخاص قد يجدون صعوبة في توفير الغذاء الكافي لأنفسهم وأسرهم، مما يزيد من حدة الأمن الغذائي.

تهديدات تلوث المياه: قد يؤدي التلوث الناتج عن الصناعات والمزارع ومخلفات الصرف الصحي إلى تلوث مصادر المياه المتاحة، بما في ذلك المياه الجوفية والأنهار، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلات الصحة العامة وزيادة الحوادث الصحية المتعلقة بالمياه.

اثار سياسية:

شح المياه والتلوث والتغير المناخي في محافظة البصرة يمكن أن يؤدي إلى آثار سياسية كبيرة تؤثر على الاستقرار السياسي في المنطقة، ومن بين هذه الآثار:

تصاعد التوترات: يمكن أن يؤدي النزوح والهجرة النقص المتزايد في المياه إلى تصاعد التوترات بين المناطق والدول المجاورة التي تشترك في نهر الفرات، قد تتزايد المنافسة على الموارد المائية المحدودة وتنشأ نزاعات سياسية حادة حول توزيع المياه واستخدامها.

زيادة الاضطرابات السياسية الداخلية: يمكن أن تؤدي الأزمات المرتبطة بالمياه إلى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية في المحافظة، قد تقوم الجماعات السياسية المحلية بالضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية للتصدي للمشكلات المائية، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تغييرات سياسية وتحركات اجتماعية.

الاستفادة السياسية: قد تستغل بعض الجماعات السياسية الأزمات المائية لتحقيق مكاسب سياسية، قد تستخدم بعض الأطراف السياسية الأزمات البيئية لتوجيه اللوم للحكومة الحالية وللترويج لأجنداتها السياسية.

اثار صحية:

شح المياه والتلوث والتغير المناخي في محافظة البصرة يمكن أن يؤدي إلى آثار صحية خطيرة على السكان في المنطقة، هذه الآثار تتراوح بين المشاكل الصحية الحادة والمزمنة وتشمل ما يلي:

نقص المياه الصالحة للشرب: قد يؤدي نقص المياه النظيفة والصالحة للشرب إلى زيادة انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه مثل الإسهال والكوليرا والتيفوئيد، يكون الأطفال وكبار السن أكثر عرضة للإصابة بهذه الأمراض وقد يكون لديهم أعراض خطيرة تستدعي العلاج الفوري.

تفاقم أمراض التنفس والحساسية: التلوث الناجم عن الصناعات ومخلفات الصرف الصحي قد يؤدي إلى تفاقم أمراض التنفس مثل الربو والتهاب الشعب الهوائية والحساسية، الأشخاص الذين يعانون بالفعل من مشاكل التنفس يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للإصابة بالمضاعفات الصحية.

زيادة حالات الحمى المالطية والكوليرا: قد تساهم ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه في انتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات، مثل حمى المالطية والكوليرا، يمكن أن تكون هذه الأمراض خطيرة وتؤدي إلى تفاقم الأزمة الصحية.

نقص الموارد الطبية: قد يؤدي تفاقم الأوضاع الصحية إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية والموارد الطبية في المنطقة، يمكن أن يؤدي هذا إلى تحميل البنية التحتية الصحية المحلية وتقليل القدرة على التعامل مع الأوضاع الطارئة.

الاستنتاج :

- هنالك جملة من الاثار البيئية والصحية والاقتصادية والامنية والاجتماعية باتت واضحة المعالم لدى الجميع ممن يسكنون في محافظة البصرة.
- هنالك جزء من المواطنين يتعرضون للإمراض جراء تلوث الهواء مع زيادة تراكمية بعدد الاصابات السرطانية .
- هدر كبير في المال العام من خلال زيادة الانفاق بسبب التلوث .
- هدر كبير بالمال العام بسبب ضياع فرص زيادة الايراد العام.
- تدهور امني جراء النزاعات العشائرية.
- توقع الاضطرابات والاحتجاجات لعدم رضا المواطنين على ما يجري من تلوث بيئي وتدهور واقع الخدمات .

التوصيات:

- تفعيل قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩، بجميع فقراته ومواده بشكل صارم وعلى جميع الاطراف الحكومية وغير الحكومية.
- تشكيل لجنة تنظر في بنود وفقرات عقود جولات التراخيص النفطية حول ما جاء فيها عن قضايا البيئة والكشف عنها بشفافية تامة وجعلها متاحة للجميع.
- الزام شركات النفط الاجنبية العملة في محافظة البصرة جميعها من قبل الحكومة المحلية مجلس حماية البيئة في البصرة بالحد من تلوث الهواء جراء الاستخراجات النفطية وفق الطرق المعيارية الدولية لحماية البيئة وايقاف التلوث.
- التعويض المباشر للمواطنين المتضررين من قبل الشركات النفطية وفق ما جاء في قانون حماية البيئة.
- تأسيس مركز دراسات بيئية في محافظة البصرة من قبل الحكومة المحلية وجامعة البصرة والامن الوطني ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على حماية البيئة.
- الزام الشركات النفط الاجنبية بعمل بيئي متوازن من خلال زراعة الاشجار محيط البصرة.
- ايقاف تجريف الاراضي الزراعية من قبل الحكومة المحلية مع منع تحويل جنس الارض من زراعي الى سكني.
- بناء مستشفيات متخصصة في كل قضاء، مع توفير العلاجات كاملة في مستشفى الطفل ومركز الاورام السرطانية من مبالغ البترودولار.
- تشريع قانون العدالة البيئية خاص بمحافظة البصرة يتناسب مع حجم الانتاج النفطي وواقعها.

((والحمد لله رب العالمين))